

Together for humanity
Ensemble pour l'humanité
Juntos por la humanidad
معاً من أجل الإنسانية



المؤتمر الدولي الثلاثون/2007
30IC/07/R1/Declaration
الأصل: بالإنكليزية
تم اعتماده

المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
26-30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

الإعلان

معاً من أجل الإنسانية

الإعلان

معا من أجل الإنسانية

نحن أعضاء هذا المؤتمر اجتمعنا في جنيف بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وقد ركزنا اهتمامنا على العواقب الإنسانية الناجمة عن أربعة تحديات كبيرة تواجه العالم اليوم وتؤثر على الأفراد وبالخصوص أشد الناس ضعفا وهي:

- * تدهور البيئة وتغير المناخ؛
- * المشاغل الإنسانية التي تثيرها الهجرة الدولية؛
- * العنف، ولا سيما في البيئات الحضرية؛
- * الأمراض الناشئة والمتكررة وغيرها من التحديات في مجال الصحة العامة، مثل الحصول على الرعاية الصحية.

إن الحجم العالمي لكل تحد من هذه التحديات يتطلب استجابة جماعية لأنه يفوق قدرة الدول أو المنظمات الإنسانية على مواجهتها بمفردها. ولمواجهة العواقب الإنسانية المترتبة على تلك التحديات، ومسترشدين بروح شعار هذا المؤتمر " معا من أجل الإنسانية"، علينا أن نكثف التفاعل في تنفيذ العمليات والشراكات فيما بيننا ومع المؤسسات الأخرى - كالمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية- بالإضافة إلى وسائل الإعلام والقطاع الخاص. ويجب أن يتم ذلك، فيما يتعلق بمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، وفقاً للمبادئ الأساسية وسياسات الحركة.

العواقب الإنسانية لتدهور البيئة وتغير المناخ

يساورنا قلق شديد أمام العبء المتزايد الذي يواجهه الناس في كل مكان، ولا سيما أشد الناس فقرا، بسبب زيادة الكوارث الطبيعية وندرة الموارد جراء عدة عوامل مثل تدهور البيئة وتغير المناخ، مما يسهم في الفقر والهجرة والمخاطر الصحية وتفاقم مخاطر العنف والنزاعات.

وإننا عازمون على العمل مع الشركاء من أجل تعزيز الوعي بهذه المشاغل الإنسانية الخطيرة، بما في ذلك أسبابها، وتوفير المعونة الإنسانية لأشد الناس ضعفا، وذلك في البلدان النامية المتضررة بصفة خاصة.

وسنستفيد من قاعدة الجمعيات الوطنية المتمثلة في المجتمع المحلي لخفض أوجه ضعف المجتمعات المحلية حيث تتسم مخاطر البيئة وتدهور البيئة بالحدة وحيث القدرة على التكيف منخفضة.

ونؤكد مجدداً أن التأهب للكوارث عنصر أساسي في إدارة الاستجابة، وسنسعى إلى تحسين القدرات الفردية والجماعية على الاستجابة السريعة لأنواع جديدة من التحديات الإنسانية الناجمة عن تدهور البيئة وتغير المناخ.

وإننا عازمون على إدراج تدهور البيئة والتكيف مع تغير المناخ في الخطط والسياسات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث حيثما كان ذلك مناسباً، وسنسعى إلى حشد الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذها مع إيلاء الأولوية إلى الأنشطة التي تستهدف أشد الناس ضعفاً.

ونحن نعترف بالتزام الدول باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بوصفها الآلية الأساسية لمواجهة تغير المناخ على المستوى العالمي، ونؤكد على أن بعض جوانب عمل الحركة تدعم وتكمل بعض جوانب هذه الاتفاقية الإطارية.

المشاغل الإنسانية التي تثيرها الهجرة الدولية

ونحن، في الوقت الذي نعترف فيه بالفوائد العديدة التي تنطوي عليها الهجرة الدولية وطبيعتها المعقدة والمتعددة الأوجه، نقر بأن الهجرة قد تطرح عواقب إنسانية تتأثر منها جميع مناطق العالم. ويقلقنا بشكل خاص احتمال أن يعيش المهاجرون، بغض النظر عن وضعهم، خارج النظم الصحية والاجتماعية والقانونية التقليدية، وقد يتعذر عليهم الوصول إلى العمليات التي تضمن احترام حقوقهم الأساسية لأسباب متنوعة.

ونعيد تأكيد أهمية دراسة طرق وأساليب تعزيز التعاون الدولي على جميع المستويات لمعالجة المشاغل الإنسانية التي تثيرها الهجرة الدولية.

ونعترف بدور الحكومات، في إطار القوانين الوطنية والقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني، في تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الهجرة، بما في ذلك الأسر والمجتمعات المحلية، واتخاذ تدابير فعالة. ويقلقنا بالغ القلق كل أشكال الاتجار بالبشر واستغلالهم، لا سيما ما يتعلق بالأطفال والنساء، ونعترف بدور الحكومات في الحيلولة دون ممارسة مثل هذه الأفعال، وتوفير الحماية والمساعدة لكافة ضحايا مثل هذه الأفعال، وضمان احترام الصكوك الوطنية والدولية التي تحظرها. كما نعترف بدور الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في هذا المضمار.

وعند تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الهجرة، وعلى الأخص المهاجرين وأفراد أسرهم في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، فأنا نراعي، حيثما كان ذلك مناسباً، الخبرة الكبيرة التي اكتسبها الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في ما يتعلق بالأمور التالية:

- (أ) تقديم المساعدة الإنسانية: كتوفير الغذاء والمأوى والملبس، والرعاية الصحية والإسعافات الأولية، والدعم النفسي والاجتماعي على سبيل المثال، إلخ؛
- (ب) توفير الحماية: كإعادة الروابط العائلية، وتقديم المشورة القانونية والإدارية، ومكافحة الاستغلال والنصب والاحتيال، وتقديم معلومات عن مخاطر الهجرة غير الشرعية، وزيارة المهاجرين المحتجزين من أجل المساعدة على تحسين ظروف احتجازهم ومعاملتهم عند الاقتضاء؛
- (ج) المناصرة: تقديم منظور إنساني للقرارات المتعلقة بالسياسة العامة، ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز وتعزيز المعايير الدولية في هذا الصدد.

(د) الإدماج وإعادة الإدماج: كتوفير خدمات الاستقبال، ومساعدة المهاجرين على النفاذ إلى أسواق العمل وتعزيز المشاركة الاجتماعية والتضامن على سبيل المثال (كمتطوعين تابعين للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر مثلا).

(هـ) الكرامة البشرية: تشجيع احترام الكرامة البشرية.

بالنظر إلى الآثار السلبية لتدفق أعداد كبيرة من الناس نتيجة لأزمات إنسانية، ينبغي للجهات الفاعلة الإنسانية أن تراعي احتياجات المجتمعات المحلية للبلد المضيف.

ونعترف بدور الجمعيات الوطنية في تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المستضعفين بصرف النظر عن وضعهم القانوني، استنادا إلى مبادئ الإنسانية والحياد وبالتشاور مع السلطات العامة.

العنف في البيئات الحضرية بصفة خاصة

إننا نقر أن العنف يمثل السبب الرئيسي للوفاة والإصابات والمعاناة البشرية التي يمكن الحؤول دون وقوعها في مختلف أنحاء العالم. ويشكل العنف تحديا خاصا في المناطق الحضرية التي غالبا ما تتفاقم فيها المشاكل بسبب نمو السكان السريع، والفقر وعدم المساواة الاقتصادية، والبطالة، والإقصاء والتهميش الاجتماعيين، وقصور الأمن والخدمات العامة، وسهولة الحصول على المخدرات والأسلحة.

ونعترف بأن الدول مسؤولة عن توفير الأمان وضمان ما يكفي من الرعاية والدعم لضحايا العنف، بقدر المستطاع، ووضع السياسات والأطر القانونية التي تهدف إلى منع العنف والتخفيف من حدته. وقد يلزم أن تعالج هذه السياسات والأطر حالات العنف المسلح الحضري بين المجموعات المنظمة.

وإننا عازمون على العمل معا على وضع برامج شاملة لمنع العنف والتخفيف من حدته على كل المستويات من أجل إقامة بيئات اجتماعية أكثر أمانا عن طريق اتخاذ إجراءات عملية تراعي أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتسهيل إعادة تأهيل الشباب المتأثرين بالعنف من أجل تقليل درجة تعرضهم للعزلة والتطرف والحد من تعرضهم للمخدرات والجريمة. وسنكثف جهودنا من أجل تعزيز احترام المجتمع المحلي للتنوع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب والتهميش وغير ذلك من أشكال الإقصاء التي تواجهها كل الجماعات المستضعفة، وكذلك تمكين المتطوعين والشباب في الأنشطة الإنسانية من منع العنف أو نزع فتيله أو التخفيف من حدته، خاصة في البيئات الحضرية بالاستناد إلى الخبرة الكبيرة التي تتمتع بها الجمعيات الوطنية.

الأمراض الناشئة والمتكررة وغيرها من التحديات في مجال الصحة العامة

نسلم بأن فيروس نقص المناعة البشرية والأنفلونزا البوابية والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية وأخطار الصحة العامة تهدد الأفراد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم، ولاسيما النساء والأطفال. كما نلاحظ الوضع غير المتناسب لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب والسل والملاريا على المجتمعات المحلية في أفريقيا دون الصحراء. وإن انخفاض قدرة البنية التحتية للصحة العامة في العديد من البلدان وقدرتها على التكيف، فضلا عن التغيير الديموغرافي، ونواحي القصور في مجالي المياه والصرف الصحي، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وما يترتب عليها من عواقب على زيادة معدلات الاعتلال والوفيات، كلها عوامل أدت أيضا إلى تفاقم هذه التهديدات وتأثيرها على أفقر الفقراء بشكل خاص.

ونؤكد على ضرورة تعزيز نظم الصحة ووضع خطط وطنية في مجال الصحة مع إشراك الجمعيات الوطنية، وإدراج تمكين المتطوعين والفئات المتضررة لضمان أن برمجة الخطط وتنفيذها يشملان جميع السكان المتضررين والمستضعفين، مثل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومتعاطي المخدرات، والمجتمعات المعرضة لخطر الأمراض الناشئة والمتكررة، وضحايا الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر وغير ذلك من أشكال العنف، والسجناء والسجناء السابقين والأطفال اليتامى.

ونقر بضرورة حصول هؤلاء المستضعفين على خدمات الوقاية والتهوض بالصحة والرعاية العلاجية، فضلا عن الأدوية واللقاحات الأساسية الضرورية وغيرها من مواد الرعاية الصحية دون تمييز. وإن الحصول على الدم المأمون من خلال التبرع الطوعي والمجاني بالدم يمثل هدفا أساسيا من أهداف الصحة العامة وسيظل كذلك.

ونؤكد أيضا على أهمية توفير الخدمات الطبية لكل فرد هو بحاجة إليها استنادا إلى المعايير المحلية والدولية المقبولة بغض النظر عن وضعه القانوني وعلى ضرورة تمتع هذه الخدمات بالحماية اللازمة.

ونحرص على إدراج الصحة العامة كجزء لا يتجزأ من إدارة الكوارث الفعّالة (بما في ذلك الصحة العامة والمياه والصرف الصحي ومكافحة الأوبئة وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة).

ونعترف بأن نهجا شاملا للصحة العامة يجب أن يعالج مسألتي السل وفيروس نقص المناعة البشرية وغير ذلك من الأخطار الصحية في السجون، بما في ذلك المتابعة الضرورية للسجناء السابقين.

ولتذليل كافة هذه التحديات، سنقوم بما يلي:

- مراعاة القدرات المتفاوتة للدول والجمعيات الوطنية
- تعزيز قدرتنا التشغيلية والموارد تبعا لذلك؛
- تعزيز دور الجمعيات الوطنية كهيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني على جميع المستويات؛
- الاستفادة من قاعدة الجمعيات الوطنية المتمثلة في المجتمع المحلي والمتطوعين (لا سيما الشباب) للتأثير إيجابيا على المجتمعات المحلية المستضعفة والعمل من الداخل، لا سيما في حالات ليست في متناول السلطات العامة.
- مراعاة التنوع؛
- التأكد من تعميم مسألة العدل بين الجنسين في كل البرامج والأنشطة؛
- الاستفادة من خبرات مختلف مكونات الحركة وأفضل ممارساتها في مختلف أنحاء العالم؛
- تعزيز معرفة أحكام القانون الدولي ذات الصلة واحترامها مثل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.
- الاستناد إلى القدرة الفريدة التي تتمتع بها مكونات الحركة، في تصرفها دوما وفقا للمبادئ الأساسية، على كسب ثقة الجميع من أجل الوصول إلى المحتاجين؛
- تكثيف وتنسيق التفاعل في تنفيذ العمليات والشراكات فيما بيننا، نحن أعضاء هذا المؤتمر، ومع المؤسسات الأخرى كلما كانت هناك فائدة واضحة للضحايا والفئات الأشد ضعفا.

ويحتاج عملنا معا إلى أن يكون قابلا للقياس، مع التحلي بالشفافية لدى العمل على المستوى الوطني وعن طريق تقاسم أفضل الممارسات والتجارب. ويوافق الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر على

دعم الجمعيات الوطنية في عملها، بما في ذلك من خلال تمثيل مصالحها وشواغلها على الصعيد الدولي، وتوفير ما يلزم من آليات تقاسم المعرفة لتسهيل هذه المهام.